

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)

الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس

إعداد:

نور عرفة[1]

27 تموز 2016

[1] (هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر (ماس))

الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس

لطالما كانت مدينة القدس مركز التجارة والنقل والسياحة والثقافة للفلسطينيين في شتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت البلدة القديمة (التي تقل مساحتها عن 10 كم^{٢}) القلب النابض لمدينة القدس، حيث مثّلت أسواقها المركز التجاري الرئيسي للمدينة، موفرةً بذلك الخدمات والبضائع للسكان والزوار المحليين والأجانب. ومع ظهور المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد المدينة بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967، تراجع الدور التجاري لمركز المدينة بسبب بسط الاحتلال سياساته الديموغرافية والاقتصادية اليهودية على القدس، بالإضافة إلى مخططات التوسع الاستيطاني ومواصلة طرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم وممتلكاتهم.

إن البحث في حال الأسواق التجارية في البلدة القديمة وما حلّ بها من ركود يُعطي صورة مُصغّرة، ولكنها تعكس شمولية الإجراءات التعسفية والصعوبات والعقبات التي تواجه تنمية اقتصاد القدس الشرقية بشكل عام، وهي عقبات ناجمة عن ضم القدس الشرقية للاقتصاد الإسرائيلي وعزلها عن الاقتصاد الفلسطيني. فالهيمنة الإسرائيلية على الأسواق التجارية والكساد التجاري الفلسطيني الناتج عن ذلك ما هو إلا وسيلة ضغط متواصلة من وسائل الاحتلال المتعددة لبسط سيطرته على المدينة وتفريغها من سكانها الأصليين.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل وضع الأسواق التجارية في البلدة القديمة حالياً ورصد التغيرات التي مرت بها عبر السنوات السابقة. فبعد دراسة الحقبات التاريخية التي مرّت بها أسواق البلدة القديمة منذ عام 1948، تركّز الورقة على حال الأسواق التجارية في الأعوام العشرين الأخيرة والتغيّرات التي شهدتها هذه الأسواق وأسبابها. كما وتقف الورقة على آثار "الهبة" الحالية على الأسواق التجارية، وتنتهي باقتراحات وتوصيات سياساتية تساعد في معالجة هذه الأزمة المتفاقمة.
تحديات البحث

أهم التحديات التي واجهتها الباحثة في إعداد الورقة قلة مصادر البيانات الموثوقة، والتباين في الإحصائيات بين المصادر المختلفة. هذه المشكلة ليست بجديدة، فمثلاً، تدل بيانات الغرفة التجارية على وجود 956 محل تجاري ومخزن في البلدة القديمة في عام 1998، بينما تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن عدد المتاجر والمحلات الحرفية والعقارات التجارية والمكاتب في البلدة القديمة التي كانت تدفع ضريبة الأرنونا قد بلغ 1896 لعام 1995–1996.[2] أما حالياً، فتقدّر الغرفة التجارية عدد المحلات التجارية في البلدة القديمة ب 1400 محل، 942 منها مسجلاً في الغرفة التجارية[3]. وهناك اختلاف في الإحصائيات حول عدد المحلات المغلقة في البلدة القديمة. فبناءاً على مسح أُجري في عام 1999 وتم الإشارة إليه في دراسة مؤسسة التعاون (2004)، كان هناك حوالي 300 محل تجاري مغلق في سنة 1999. أما الإحصائيات الحالية، فتشير إلى وجود من 200 (حسب الغرفة التجارية) إلى 250 (حسب مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية) محل مغلق.

[2] مؤسسة التعاون. 2004. "The old city revitalization plan" (خطة إحياء البلدة القديمة (ترجمة الباحثة)).

[3] مقابلة مع الغرفة التجارية. 13 حزيران 2016.

بالإضافة إلى الاختلافات التي تظهر في البيانات الموجودة، هناك العديد من البيانات غير المتاحة، حيث يفتقر، على سبيل المثال، كتاب القدس الإحصائي السنوي، الذي يعدّه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أية بيانات حول البلدة القديمة، مما يترك لدى الباحث/ة العديد من الأسئلة دون إجابات فيما يتعلق ب: مساهمة الأسواق التجارية في الناتج المحلي الإجمالي للقدس الشرقية؛ القدرة التوظيفية للقطاع التجاري في البلدة القديمة؛ متوسط عدد العاملين في المحلات التجارية؛ تقلبات أسعار البضائع على مر الزمن؛ معدل البطالة في البلدة القديمة اليوم؛ الخ. هذا الوضع المتمثل في التباين في الأرقام الإحصائية والنقص في المسوح يؤدي إلى عدم الدقة في الاستنتاجات، إلا أن الاستنتاج الأكيد هو وجود تغيرات سلبية على النشاط التجاري في هذه السوق.

1. نظرة تاريخية على الأسواق التجارية في البلدة القديمة في القدس

بُنيت أسواق البلدة القديمة في عهد الأمويين، وتم تحديثها في فترة العباسيين والمماليك والعثمانيين. وكان في كل شارع طويل في البلدة القديمة محلات تجارية تبيع نفس الصنف من البضائع، ما أكسب معظم الأسواق أسماءها من البضائع التي تُباع فيها. فعلى سبيل المثال، هناك:

- سوق العطارين: نسبة لتخصصه في بيع العطارة والبخور وغيرها من الروائح العطرية.
- سوق اللحامين: نسبة لبيع اللحوم الطازجة والأسماك.
- سوق القطانين: نسبة لبيع جميع أنواع الأقمشة.
- سوق الخواجات: نسبة لبيع الملابس التراثية القديمة والقماش للأفراح والمناسبات.
- سوق باب خان الزيت: نسبة لوجود خان أثري فيه اسمه "خان الزيت"، وكان يمتاز بمعاصر زيت الزيتون ووجود مخزن كبير لزيت الزيتون في كل معصرة.
- سو ق الدباغة: نسبة لدكاكين الدباغة والحرفيين الذين كانوا يعملون في تصنيع الجلود.

وتعكس هذه الأسماء تنوّع الصناعات والحرف التراثية التي كانت تخدم سكان المدينة وزوارها من المدن والقرى المجاورة، وتدل على حيوية اقتصاد البلدة القديمة في الماضي. إلا أن تركيبة الأسواق التجارية تغيرت عبر الزمن وخسرت الأسواق خصوصيتها تدريجياً، وسيتم توضيح ذلك أدناه في استعراض للحقبات التاريخية التي مرّت بها الأسواق التجارية في البلدة القديمة.[4]

بعد نكبة 1948، كانت غالبية الأسواق تلبّي طلبات السكّان المحليين، أمّا متاجر الهدايا التذكارية (السنتواري) فكانت نادرة بسبب القيود الصارمة التي كانت تضعها السلطات الأردنية على إعطاء تراخيص لها. إضافة إلى ذلك، لم يكن العديد من الزوار يأتون إلى البلدة القديمة في ذلك الوقت. فلم يكن يأتي إلى القدس للسياحة سوى الأغنياء، وذلك في الخمسينيات، أما في الستينات، فقد بدأ السياح من الطبقة الوسطى بالتوافد ليشكّل الزوار من بلاد الخليج والأردن ولبنان والعراق نسبة عالية من الزائرين، حيث كانوا ينفقون الكثير من الأموال في أسواق البلدة القديمة. فعلى سبيل المثال، كانت البلدة القديمة وجهة أساسية لتجهيز عرائس الأغنياء من الأردن، وكانت حارة النصارى من أكثر المناطق الراقية في ذلك الوقت.

[4] الجزء القادم مبني بشكل كبير على دراسة نُشرت في مجلة السياسات الفلسطينية، للكاتبة اليزابيث برايس (2001)، بعنوان " Jerusalem for sale: Souvenirs, tourists and the old city" (القدس للبيع: ذكريات، سياح، والبلدة القديمة) (ترجمة الباحثة))، بالإضافة إلى مقابلة قامت بها الباحثة مع الكاتب عزام أبو السعود (13 حزيران 2016)

بعد حرب 1967، صار هناك ما أسماهُ العديد من التجار "غزو من المتسوقين الإسرائيليين". فكان التجار قي القدس يبيعون بضائع أجنبية مستوردة رخيصة الثمن نسبياً، مثل مواد التنظيف، التي لم يكن الإسرائيليون اليهود قد رأوها من قبل. وذُهل الإسرائيليون أيضاً بالحرف اليدوية التقليدية التي كان يبيعُها التجار الفلسطينيون. لذلك، يُذكَر أن أحد التجار باع 93 سجّادة في يوم واحد في ذلك الوقت.

وقد بدأ في ذلك الوقت أيضاً تصنيع الحرف اليدوية باستخدام الآلات الكهربائية. وبالرغم من تراجع مدة الإنتاج والقوى العاملة، إلا أن التصنيع أثّر سلبياً على جودة الصناعات الحرفية المحلية وأدى إلى امتلاء الأسواق التجارية ببضائع متشابهة جداً ذات جودة أقل من الحرف التقليدية. خلال تلك الفترة، ارتفع كذلك عدد السياح في البلدة القديمة. ففي السنوات الخمسة التي تلت النكسة، زار القدس أكثر من ثلاثة ملايين شخص شكّل اليهود غالبيتهم . ففي عام 1970، مثّل اليهود حوالي60٪ من مجموع السياح الذين يزورون إسرائيل و40٪ كانوا من غير اليهود.

أدى هذا الارتفاع في عدد السياح إلى بداية تغيير في تركيبة الأسواق التجارية في البلدة القديمة، والذي تزامن مع تطور مراكز تجارية جديدة خارج البلدة القديمة مثل شارع صلاح الدين وباب الساهرة وشارع نابلس والشيخ جراح وشعفاط وبيت حنينا وغيرها. ومع تدفّق السياح، حوّل العديد من التجار محلّاتهم، سواء كانت بقّالات أو مطاعم أو محلات للخياطة، إلى محلات لبيع التذكارات التي كانت تمثّل تجارة مربحة في ذلك الوقت، ما أدى إلى فقدان البلدة القديمة لخصوصيتها بشكل تدريجي. ومع أنّ تجارة التجزئة كانت لا تزال تشكّل النسبة الأعلى من تجارة البلدة القديمة في السبعينيات، إلا أنّها لم تكن تجلب دخلاً عالياً للتجار كما كان الحال في الماضي، وأصبح قطاع السياحة هو الذي يُعطي أكبر أملاً للتجار.

خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، أصبحت الأسواق في البلدة القديمة أكثر اعتمادا على السياحة مع تزايد عدد السيّاح الوافدين للقدس والبلدة القديمة. وللحفاظ على أسعار منخفضة للبضائع، ازداد استيراد التجار للبضائع الأجنبية، وبدأوا أيضاً باستيراد البضائع من إسرائيل. ونتيجة لذلك، تحولت الأسواق من أسواق معروفة بجودة بضائعها العالية إلى أسواق ذات بضائع منخفضة الجودة.

بعد الانتفاضة الأولى سنة 1987، بدأت بالفعل معاناة التجار في البلدة القديمة، حيث أخذ اليهود بمقاطعة الأسواق التجارية الفلسطينية بعدما كانوا قادرين على خلق حالة من النشاط التجاري أيام السبت، فأصبحت الأسواق تفتح لعدد قليل من الساعات. ومع انخفاض أعداد السياح بشكل كبير خلال تلك الفترة، عاد العديد من أصحاب المحلات لتجارة التجزئة، مع أنها لم تكن مربحة مثل تجارة السياحة، وكانت لا تزال تعاني من المنافسة الخارجية خاصةً مع تطور المراكز التجارية في الضواحي (بيت حنينا، شعفاط، رأس العامود، الخ). ولكن زادت عملية الابتعاد عن البلدة القديمة في تسعينيات القرن الماضي كما يُوضّح الجزء التالي.

2. العوامل المختلفة التي أثرت على الأسواق التجارية في البلدة القديمة منذ تسعينيات القرن الماضي

أ. السياسات الإسرائيلية لعزل القدس والهيمنة على أسواقها التجارية

منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967، بدأت السلطات الإسرائيلية بانتهاج سياسات لفصل القدس الشرقية جغرافياً وسياسياً واقتصادياً عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تسارعت وتيرة السياسات الإسرائيلية عبر الزمن وخاصةً منذ

توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. فقد تسبّبت السياسات الإسرائيلية بتسارع إدماج اقتصاد القدس الشرقية بإسرائيل بشكل جزئي ومشوّه، بينما كان يُفصل وينعزل تدريجياً عن بقية الاقتصاد الفلسطيني.[5]

وقد كان للحصار الأمني على القدس منذ شهر كانون الثاني 1991 وحتى شهر آذار 1993 أثارا سلبية على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في القدس والبلدة القديمة. فحسب تقرير لبرنامج تطوير الأمم المتحدة (UNDP)، بلغ متوسط الخسائر اليومية 6.1 مليون دولار. وتكبد القطاع السياحي منذ شهر شباط حتى شهر نيسان 1996 خسارة بلغت 14.4 مليون دولار، أي ما يعادل 260,000 دولار يومياً.[6] كما وأثرت القيود الإسرائيلية على حرية الحركة بشكل سلبي (من خلال الحواجز ونقاط التفتيش وبوابات الطرق، والاغلاقات المتكررة، الخ)، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة، بالإضافة إلى تفاقم سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والمالية، خاصة بعد الانتفاضة الثانية. ففي عام 2002، انعزلت القدس كلياً عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة وأصبح حاملو هوية القدس هم فقط من يستطيعون الدخول للقدس والتسوّق في أسواقها.[7]

كما تسبّب جدار الفصل الذي بدأت إسرائيل ببنائه خلال الانتفاضة الثانية في تعجيل فصل سكان الضفة الغربية عن القدس وأسواقها، بالإضافة إلى التسبب بعزل أهل القدس أنفسهم عن مركز المدينة. فقد قيّد الجدار قدرة ما يقارب 100,000 فلسطيني مقدسي يعيشون الآن في الجانب الآخر من الجدار من الوصول إلى القدس وأسواقها. وقد تزامن ذلك مع تطور مراكز تجارية جديدة في رام الله والخليل وغيرها، والتي أصبحت تجذب سكان القدس. فحاملو الهوية المقدسية الذين يعيشون في ألرام أصبحوا يتجّهون نحو أسواق رام الله شمالاً بينما يذهب سكان أبو ديس أو العيزرية من حاملي الهوية المقدسية إلى بيت لحم والخليل جنوباً. فوفق تقرير لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، انخفضت نسبة الفلسطينيين الذين أصبحوا يعيشون خلف الجدار ويتسوقون في البلدة القديمة من 18٪ إلى 4٪.[8] كما وحدّت العراقيل الإسرائيلية التي يفرضها نظام التصاريح من سفر عمّال الضفة إلى إسرائيل أو المصلّين المسلمين من أهل الضفة أيام الجمعة إلى الأسواق التجارية في القدس التي كانت تجذبهم كثيراً. وهكذا حُرمت الأسواق التجارية في القدس الشرقية من القدرة الشرائية لجزء كبير من المجتمع الفلسطيني الذي كانت تعتمد عليه إلى حد كبير .

ب. القيود الإسرائيلية على القطاع السياحي الفلسطيني

ارتبط الركود الاقتصادي في البلدة القديمة بشكل كبير بضعف القطاع السياحي الفلسطيني والذي تسببت به الحملات الإسرائيلية التي أدت إلى خنق السياحة الفلسطينية وتشجيع السياح إلى التوجه إلى المناطق اليهودية. وتسبب ذلك في تراجع عدد السياح الذين يشكّلون مكوّن أساسي من مكوّنات القاعدة الاستهلاكية للبلدة القديمة.

ومن أبرز العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام تنمية القطاع السياحي الفلسطيني: عزل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً بعد بناء الجدار؛ نقص في عدد الأراضي التي يمكن للفلسطينيين البناء عليها والتكلفة العالية الناتجة عن ذلك؛ ضعف البنية التحتية المادية ارتفاع الضرائب، القيود الإسرائيلية المفروضة على إصدار تصاريح لبناء فنادق أو تحويل المباني إلى الفنادق، صُعوبة إجراءات الترخيص للشركات السياحية الفلسطينية، عجز في الاستثمار

---

5 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). 2013. الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكُّك.

6 مؤسسة التعاون. 2004. مرجع سبق ذكره.

7 المرجع نفسه.

8 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. 2012. "سياسات الإهمال في القدس الشرقية: السياسات التي سببت ب 78٪ معدلات فقر وسوق عمل ضعيف" (ترجمة الباحثة).

الفلسطيني والعربي في القطاع السياحي؛ ضُعف التنسيق بين الهيئات الفلسطينية ذات العلاقة بالقطاع السياحي، غياب رؤية وإستراتيجية موحدة لتنمية القطاع السياحي الفلسطيني في القدس، والمنافسة الشديدة مع القطاع السياحي الإسرائيلي الذي يتمتع بدعم كبير من الحكومة الإسرائيلية. جميع هذه القيود الإسرائيلية بالإضافة إلى الفكرة النمطية السلبية التي يروّجها المرشدون الإسرائيليون وشركاتهم السياحية سمحت لإسرائيل بالهيمنة على القطاع السياحي في القدس مضعفةً بذلك القطاع السياحي الفلسطيني.

نتيجة لذلك، انخفض عدد الفنادق العاملة في القدس الشرقية ووصل إلى 24 فندق في عام 2014، فيها ما مجموعه 1612 غرفة، مقارنة ب29 فندق عام 2008.[9] كما انخفض عدد السياح الذين يقيمون في القدس الشرقية حيث كان معظمهم يفضّلون المبيت في فنادق القدس الغربية، ومثال ذلك اختيار 88٪ من السياح في عام 2013 المبيت في فنادق القدس الغربية.[10] وهكذا تحولت العديد من أسواق البلدة القديمة التي كانت تعج بالسياح إلى أسواق شبه مهجورة، ما عدا خلال فترات الأعياد الدينية عندما تزداد الحركة قليلاً. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تدهور الصناعات الحرفية المقدسية بعد تخلي عدد كبير من العائلات عن إنتاج السلع الحرفية التي ما عادت مربحة.[11]

ج. ضعف القدرة الشرائية للمستهلك المقدسي
نتج عن السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية من ضم وعزل تردّي حاد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين. فبلغ معدل الفقر 82٪ في عام 2014 مقارنةً ب 66٪ في عام 2006 حسب الإحصائيات الإسرائيلية.[12] كما كان معدل البطالة مرتفعاً حيث وصل إلى 19٪ في عام 2014، ما أثر سلبياً على القوة الشرائية للمستهلك المقدسي.[13]

د. تغير الأنماط الاستهلاكية والتوجه إلى أسواق بديلة
فرض تغيّر رغبات المتسوقين ومتطلبات الحياة تحوّلات كبيرة على تركيبة الأسواق التجارية مُؤخراً، فازداد الطلب على أدوات المطبخ والأحذية والألعاب وأدوات الزينة والطعام، بينما أصبح يُشترى زيت الزيتون والصابون من أماكن أخرى خارج البلدة القديمة. لذلك، قليلاً ما تتواجد الآن محلات لبيع زيت الزيتون أو الصابون في سوق خان الزيت، ولا يوجد أكثر من ستة لحامين في سوق اللحامين الذي كان يعج في الماضي بعشرات المحلات التي تبيع اللحوم. وبالتالي، استمرت أسواق البلدة القديمة بفقدان الخصوصية في الصناعات التي كانت تتمتّع بها. كما أن الإنتاجية ضعفت بشكل كبير، حيث أن غالبية البضائع كانت تُستورد من إسرائيل أو بلدان أخرى. ولتلبية طلب السكان المحليين، أصبح العمل التجاري موسمياً، فخلال شهر رمضان، تتحول مطاعم السندوتشات إلى محلات تبيع الحلويات والعصائر.

هـ. عدم قدرة التجار على التعامل مع العبء الضريبي الثقيل
من أهم العوامل التي أثرت على الأسواق التجارية في البلدة القديمة تشديد إسرائيل على الضرائب الباهظة على التجار، مما أجبر التجار على رفع أسعار بضائعهم وبالتالي فقدان أي ميزة تنافسية مقارنة مع التجار اليهود.

---

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2015.

10 معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.2014. "القدس: الحقائق والاتجاهات" (ترجمة الباحثة).

11 مقابلة مع الكاتب عزام أبو السعود. 13 حزيران 2016.

12 في صحيفة هارتس. 2016 "Four Out of Five East Jerusalemites Live in Poverty, a Sharp Rise Over Past Years". ("أربعة من كل خمسة أشخاص في القدس الشرقية يعيش تحت خط الفقر وارتفاع حاد خلال السنوات الماضية" (ترجمة الباحثة)). 22 حزيران 2016 <http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.726357> .

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. مرجع سبق ذكره.

هناك ستة أنواع من الضرائب على التجار دفعها:

1. ضريبة الأرنونا: تدفع سنوياً بناءًا على مساحة المتجر.
2. ضريبة القيمة المضافة والتي تمثّل ١٧٪ من قيمة المبيعات.
3. ضريبة الدخل.
4. ضريبة العمّال.
5. ضريبة التأمين الوطني (تدفع شهرياً).
6. ضريبة تراخيص (تدفع سنوياً وتعادل 500–5000 شيكل).

ويعتبر النظام الضريبي المفروض على الفلسطينيين في القدس الشرقية مجحفاً بحقهم حيث يُطلب منهم دفع نفس معدلات ضرائب الأرنونا كالإسرائيليين الذين رواتبهم أعلى ست إلى ثماني مرات من الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، هناك تفاوت في الخدمات المقدمة للأحياء الفلسطينية والأحياء اليهودية. ففي حين يتم تخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير البنية التحتية في الأحياء اليهودية، تعاني القدس الشرقية من بنية تحتية ونظام صرف صحي ضعيفيْن جداً.

ويعتبر التشديد في دفع الضرائب من أهم الوسائل التي تستخدمها سلطات الاحتلال لتهجير الفلسطينيين وتعزيز السيطرة الإسرائيلية وخنق الأسواق التجارية في البلدة القديمة. فكلما تأخر التاجر في دفع الضرائب، كلما زاد المبلغ الذي عليه دفعه. نتيجة لذلك، تراكمت الديون على معظم أصحاب المحلات التجارية وقد أشار العديد من التجار أن موظفي الضريبة يركزون على سوق العطارين حيث هناك مخطط استعماري لعمل مسار سياحي وبناء مطاعم وخمارات في السوق وأسواق أخرى مجاورة.[14] لذلك، يواجه التجار العديد من الإغراءات المادية لبيع محلاتهم، خاصة في سوق العطارين.

كل هذه العوامل تسبّبت بكساد تجاري في البلدة القديمة. فوصل معدل البطالة في البلدة القديمة عام 2012 إلى 12٪، وكان العاملون في قطاع السياحة والتجارة والصناعة من أكثر المتضررين.[15] وقد تسبب الركود التجاري بإغلاق العديد من المحلات (200 حسب الغرفة التجارية) وعدم قدرة المحلات الأخرى على تغطية مصاريفها وفتح أبوابها لساعات طويلة في الليل. ونتج عن ذلك ظاهرة "القدس تنام مبكراً" التي ازدادت سوءاً بعد الهبة الحالية.

3. الأسواق التجارية ما بعد "الهبة" (تشرين الأول 2015)

يعتقد التجار الذين تمت مقابلتهم أن "الهبة" الأخيرة كانت نقطة فاصلة وزادت بشكل كبير من تردي الأوضاع التي يعيشها التجار الفلسطينيون في البلدة القديمة. وقد اتّسمت هذه الفترة بتشديد سياسات اسرائيل "الأمنية" وقيودها على الحركة، واتخاذ إجراءات تعسفية ضد التجار الفلسطينيين.

أ. سياسات إسرائيل "الأمنية" وقيودها على الحركة

منذ بداية تشرين الأول 2015، تشدّدت الحراسة وتزايد تواجد الشرطة الإسرائيلية والمخابرات وحرس الحدود في أحياء القدس الشرقية وخاصة في البلدة القديمة. فتمت إقامة حواجز وكتل إسمنتية في أحياء مختلفة من القدس مثل سلوان وجبل

---

[14] الجذور الشعبية المقدسية. البلدة القديمة.
http://www.grassrootsalquds.net/ar/community/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9-0#fivePage

[15] أريج. 2012. "Jerusalem: Old city profile" ("البلدة القديمة في القدس" (ترجمة الباحثة)).

المكبر والعيسوية ورأس العامود وغيرها، بالإضافة لحواجز داخل وخارج أسواق البلدة القديمة وحواجز في كافة الطرقات التي تؤدي إلى البلدة القديمة. وبحسب مؤسسة الحق، تم إقامة ما يقارب 33 حاجزاً ونقطة مراقبة داخل البلدة القديمة بالإضافة إلى أربع بوابات الكترونية.[16] كما وقامت سلطات الاحتلال باعتقال بعض التجار بحجة عدم تقديمهم المساعدة "للضحية اليهودي".

ومع أن إسرائيل دائماً ما تستخدم "الأمن" كحجة لفرض قيود شديدة على حركة الفلسطينيين، إلا أن صرامة هذه القيود أخذت تشتد منذ الهبة. ففي الرابع من شهر تشرين الأول 2015، أصدرت إسرائيل حظراً غير مسبوق لمدة 48 ساعة على الفلسطينيين من دخول البلدة القديمة في القدس، باستثناء سكان البلدة القديمة، رغم أن المواطنين الإسرائيليين اليهود والسيّاح الأجانب كان يُسمح لهم دخول البلدة القديمة.[17]

وقد فأقمت هذه الإجراءات الإسرائيلية من حالة عزل سكان القدس عن بعضهم البعض من جهة، وعن باقي أراضي فلسطين المحتلة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تعطيل حركة السياحة في البلدة القديمة. فقد تولّد انطباع بوجود بيئة غير آمنة في الأحياء العربية، وأكثر الإسرائيليون من الترويج لصورة نمطية سلبية لتلك الأحياء والمواطنين الفلسطينيين ما أدى إلى عزوف المجموعات السياحية الأجنبية عن الدخول إلي الأسواق العربية وتفادي الشراء منها، وامتناع الزوار الإسرائيليين عن التعامل مع التجار الفلسطينيين. علاوة على ذلك، تسببت الإجراءات" الأمنية" وأعمال التنكيل بالمواطنين والشباب بزرع الخوف في قلوب الفلسطينيين الذين صار يصعب عليهم التسوق من البلدة القديمة. وأدى تقلص القاعدة الاستهلاكية (سياح ومشتريين فلسطينيين) لأسواق البلدة القديمة إلى تدهور القطاع التجاري أكثر وإغلاق عدد من المحلات. فتشير إحصائيات مؤسسة الحق إلى إغلاق 54 محل ما بين 1 تشرين الأول و23 تشرين الأول عام 2015، عدا عن أن العديد من التجار أصبحوا يفتحون محلاتهم لبضع ساعات ولبضع أيام فقط بسبب قلة الزبائن لذلك توجهوا للعمل في إسرائيل.

ب. إجراءات تعسفية ضد التجار

منذ بداية "الهبة"، بدأ مفتشو البلدية برفقة ضباط الشرطة بإجراء حملات إنفاذ في البلدة القديمة وإصدار الغرامات والإنذارات على مخالفات لم تكن تنفّذ في الماضي، حسب قوْل التجار. فمثلاً، أُجبر صاحب مقهى في باب الواد على دفع غرامة بقيمة 5000 شيكل بعد أن وجد عُمّال البلدية سجائر وأرجيلة داخل المحل ولعدم وضعه إشارة "ممنوع التدخين" داخل المحل. وحسب أحد التجار الذين تمت مقابلتهم، يدفع المدخن أيضاً 1000 شيكل إذا دخن داخل المحل.[18] ومع أن التدخين مسموح خارج المحلات، فإن التاجر يدفع 1000 شيكل إذا القيت أعقاب السجائر على الأرض. أما تجار الأحذية والهدايا التذكارية، فقد تم إعطاؤهم تحذيرات بسبب عرضهم بضائع تبعد أكثر من 40 سم عن مدخل المحل.

وبينما يتكبّد التاجر الفلسطيني الضرائب والغرامات الباهظة، يتمتع التاجر الإسرائيلي بميزات كبيرة، خاصة بعد" الهبة". فبالإضافة للحراسة الأمنية التي توفرها سلطات الاحتلال للتجار، فقد تم تقديم 70,000 شيكل لكل تاجر يهودي في

[16] الحق. 2015. "East Jerusalem: Exploiting instability to deepen the occupation" ("القدس الشرقية: استغلال عدم الاستقرار لتعميق الاحتلال" (ترجمة الباحثة)).

[17] المرجع نفسه.

[18] المرجع نفسه.

البلدة القديمة كدعم من البلدية بالإضافة لخصم يصل إلى 50٪ من ضريبة الأرنونا، ذلك عدا عن الدعم المالي الذي يتلقّاه التجار من المؤسسات الاستيطانية.[19]

4. ما العمل؟ توصيات سياساتية

تعتبر القدس مركز الصراع مع الاحتلال وعاصمة "الدولة"، إلا أن هذا المركز الاقتصادي الهام بقطاعيْه التجاري والسياحي يدعو للقلق ويتطلب التفكير بسبل تعزيز المقاومة الاقتصادية والنظر في احتياجات الدعم حيثما يتطلب الأمر، وهناك ما يمكن أن تقوم به السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والصناديق العربية والإسلامية بغية التدخل السريع لمعالجة هذه الأزمة المتفاقمة ما يلي:

أ. بلورة رؤية واضحة وإستراتيجية للقدس

بينما تبني إسرائيل رؤى لتهويد القدس وبسط سيطرتها على المدينة وتخطط دائماً للمستقبل البعيد، يفتقر الفلسطينيون لرؤية واضحة وشاملة للقدس. فبالرغم من اعتبار القدس الشرقية منطقة تنمية ذات أولوية خاصةً وعاصمة دولة فلسطين، إلا أنّ خطة التنمية الوطنية الحالية لعاميْ 2014–2016 لا تتضمن على أية إستراتيجية للقدس، بل ترجع ببساطة للخطة الإستراتيجية للتنمية المتعددة القطاعات للأعوام 2011–2013 والتي تم نشرها عام 2010 وبحاجة لتحديث. علاوة على ذلك، 0.44٪ فقط من ميزانية السلطة الفلسطينية لعام 2015 خُصّصت لوزارة شؤون القدس ومحافظة القدس.

وبما إن إنعاش أسواق البلدة القديمة مرتبط بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية ككل، فإن هناك حاجة ماسة لبناء رؤية واضحة للقدس وتطوير خطة تنموية (وليس خطة إغاثة) مبنية على المقاومة وتحديد خطوات عملية لمواجهة سياسات التهويد الإسرائيلية وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في القدس وتقوية ارتباطه باقتصاد الضفة الغربية والدول العربية. ومن أجل ذلك، من المهم بناء مرجعية للقدس حيث إن غياب هذه المرجعية يمثّل أحد أهم المشاكل التي تتحدّث عنها جميع المؤسسات في القدس، بالإضافة إلى انعدام الثقة بالسلطة الفلسطينية والدور الذي يمكن أن تلعبه في القدس.

فيما يتعلق بالبلدة القديمة بشكل خاص، قامت مؤسسة التعاون بإنشاء برنامج خاص في عام 1994 يهدف لوضع خطة شاملة لإنعاش البلدة القديمة من شأنها الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدة القديمة. نُشرت الخطة باللغة العربية في كانون الأول 2001 ونُشرت الصيغة النهائية للخطة في عام 2003 باللغة الانجليزية. ولكن بالرغم من أهمية الخطة، إلا أنه ما من مؤشرات تبين أنه قد تم تنفيذها. لذلك، من الممكن البناء على خطة مؤسسة التعاون ولكن من المهم في المستقبل التركيز على وجود أذرع تنفيذية لأي خطة تنموية يتم تطويرها، لضمان ألا تبقى حبراً على ورق.

ب. تطوير القطاع السياحي الفلسطيني

بما أن القطاع السياحي يشكّل رافعة لاقتصاد القدس بشكل عام وللأسواق التجارية في البلدة القديمة بشكل خاص، فمن المهم التفكّر بحلول مبتكرة لتطوير الاقتصاد وزيادة عدد زوار القدس والوقت الذي يقضيه السائح في البلدة القديمة. لتحقيق ذلك، هناك حاجة لنموذج سياحة جديد يعتمد على مبدأيْن أساسييْن:

[19] مقابلة الباحثة مع تجار في البلدة القديمة. 27 حزيران 2016.

- الأول/ تنويع المنتج السياحي وتطوير أنواع جديدة من السياحة غير السياحة الإسلامية (التي من الضروري أيضاً تطويرها) مثل: السياحة السياسية (للتضامن) والثقافية والترفيهية والبيئية. فتنويع المنتجات السياحية يساعد في التغلب على موسمية القطاع السياحي التي تعتبر من أكبر العقبات التي تواجه قطاع السياحة. ولكن يتطلب ذلك إعادة استكشاف الموارد الثقافية والتاريخية والبشرية والمعمارية الموجودة في القدس، مثل الأضرحة الصوفية والمجتمعات العرقية المختلفة كالأفريقية والآشورية والقبطية والطوائف الأرمنية.
- الثاني/ تعزيز السياحة المحلية من خلال تسويق القدس ضمن حزمة فلسطينية: الخليل- بيت لحم- أريحا- القدس- نابلس-الناصرة، على سبيل المثال. ويجب أن يرتبط ذلك بحملة إعلامية لنشر الوعي وتشجيع التسوّق في أسواق البلدة القديمة.

ولتحقيق ذلك، من المهم وضع إستراتيجية ترويجية واضحة للقدس، على المستوى المحلي (خصوصاً لأهل الداخل) والعالمي، وضمان التنسيق بين المؤسسات السياحية المختلفة (في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي 48). ومن الضروري أيضاً تحسين استراتيجيات التسويق والمشاركة في المعارض والمؤتمرات السياحية العالمية. يجب أيضاً زيادة فرص الاستثمار في قطاع السياحة، كبناء غرف لاستيعاب الزوار، وبناء فنادق جديدة والاستثمار في المطاعم، ووسائل النقل، ووكالات السياحة، الخ.

ج. دعم القطاع التجاري في القدس بشكل مباشر

من المهم دعم الإنتاج في البلدة القديمة لإعادة الروح المقدسية للبضائع من خلال الجودة العالية. ولتحقيق ذلك، يستطيع القطاع الخاص لعب دور مهم في ظل غياب القطاع العام، من خلال دعم فرص جديدة للاستثمار في الصناعات الصغيرة التي من شأنها تعزيز الإنتاج المحلي، وتقديم قروض مُيسّرة للصناعات الصغيرة وأصحاب الورش، خاصة النساء. ومن المهم هنا التنسيق مع مراكز التعليم الفنّي والمهني لبناء كل المهارات اللازمة لإعادة بناء قاعدة إنتاجية في القدس.

وبالرغم من أن إعطاء التجار معونات مالية لا يكفي لوحده، من المهم في الوقت الحالي دعم التجار بشكل مباشر لتعزيز صمودهم في البلدة القديمة. لقد قامت اللجنة العليا لشؤون القدس بتخصيص 3000 دولار لكل تاجر في البلدة القديمة، ولكن وحسب المقابلات التي تمت مع التجار، يُعتبر المبلغ قليل لأن قيمته أقل من قيمة "الأرنونا" السنوية ولا تغطي جزءاً من الديون التي يعاني منها التجار. بالإضافة إلى ذلك، للحصول على المبلغ، يجب على التاجر أن يدفع أولاً رسوماً للغرفة التجارية (800-1300 شيكل) ثم يتم عمل الأوراق من قبل محافظة القدس. لذا، حسب أحد التجار الذين تمت مقابلتهم، حصل فقط 450 تاجر على المال. هذا الوضع يتطلب إنشاء هيئة تمويلية لمساعدة التجار على دفع الضرائب الباهظة وتقديم التسهيلات الائتمانية وإنعاش القطاع التجاري ومساعدته لمواجهة المنافسة الشديدة مع الأسواق التجارية في إسرائيل.

د. عمل ضغط سياسي دولي

من المهم التواصل مع المجتمع العربي والدولي وخاصة البلدان التي أظهرت تضامناً مع القضية الفلسطينية لتسخير مساعيها لمحاسبة إسرائيل على ضمّها غير القانوني للقدس الشرقية واستعمارها. ومن الضروري أيضاً العمل على جميع المستويات بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لفضح السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي البلدة القديمة ودعوة الدول الوفاء بالتزاماتها القانونية. وبوسع منظمة التعاون الإسلامي لعب دور

رئيسي من خلال تقديم الدعم المباشر للتجار الفلسطينيين والضغط على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقديم الدعم واتخاذ التدابير اللازمة لوقف سياسات التهويد والانتهاكات الإسرائيلية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك.

5. بناء قاعدة بيانات حول اقتصاد البلدة القديمة

من ناحية بحثية، هناك مشكلة كبيرة في غياب مصدر معلومات موحّد وفي عدم وجود إحصائيات أساسية موثوقة. لذا، هناك حاجة ماسّة لاستعمال منهج علمي موحّد للتوثيق والإحصاء ودراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القدس الشرقية. من الجدير بالذكر أنّ مؤسسة التعاون قامت بإنشاء قاعدة بيانات للبلدة القديمة بناء على دراسات ومسوح قطاعية أُجريت كجزء من الخطة التي وضعتها/ طورتها المؤسسة لتنمية وإحياء البلدة القديمة والتي تم ذكرها سابقاً. لذا من الممكن البحث في المنهجية التي اتُخذت لبناء قاعدة البيانات للاستفادة والبناء عليها اذا أمكن.

أسئلة للنقاش:

- ما هي الرؤية والإستراتيجية المستقبلية لمحافظة القدس ورؤية الغرفة التجارية لدعم الأسواق التجارية في البلدة القديمة؟
- هل هناك إمكانات المتاحة للسلطة الفلسطينية/ محافظة القدس في موازنتها حول دعم التجار بشكل مباشر؟
- ما مدى أهمية تشجيع الصناعات الحرفية الأصيلة وعالية الجودة في البلدة القديمة وكيف يمكن تشجيعها؟
- ما هي البرامج التي يمكن تبنيها من قبل القطاع الخاص في دعم التجار في القدس؟ هل هناك إمكانية بأن يقدم القطاع الخاص في الضفة الغربية منتجات بسعر التكلفة دون النظر للربح لتجار القدس بهدف تعزيز منافستهم؟
- لماذا لا يقوم الجهاز المركزي بعمل مسح اقتصادي للبلدة القديمة في القدس ؟